



التاريخ: ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧
الأصل: إنكليزي

البند الثالث من جدول الأعمال

متابعة القرار بشأن الدفع قديماً بالعدالة الاجتماعية من خلال العمل اللائق: إطار من أجل المناقشات المتكررة

غرض الوثيقة

مجلس الإدارة مدعو إلى مناقشة واعتماد الإطار المنقح للمناقشات المتكررة (انظر مشروع القرار في الفقرة ٤).

الهدف الاستراتيجي المعني: جميع الأهداف.

النتيجة الرئيسية المعنية/ المحرك السياسي المشترك: جميعها.

الانعكاسات السياسية: انعكاسات على سير أعمال المناقشات المتكررة في المستقبل.

الانعكاسات القانونية: لا توجد في هذه المرحلة.

الانعكاسات المالية: لا توجد في هذه المرحلة.

إجراء المتابعة المطلوب: اعداد المناقشات المتكررة المستقبلية وتنظيمها وفقاً للإطار المعتمد.

الوحدة مصدر الوثيقة: حافظة الإدارة والإصلاح وحافظة السياسات العامة.

الوثائق ذات الصلة: الوثيقة GB.328/INS/5/2 والوثيقة GB.328/PV والوثيقة GB.329/INS/3/1 والوثيقة GB.329/PV والوثيقة GB.331/INS/5 والوثيقة GB.331/INS/8 والوثيقة GB.331/LILS/3 والوثيقة GB.331/PFA/4، إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، ٢٠٠٨؛ قرار بشأن الدفع قديماً بالعدالة الاجتماعية من خلال العمل اللائق، اعتمده المؤتمر في دورته ١٠٥ (٢٠١٦).

١. قدم مجلس الإدارة في دورته ٣٢٨ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٦)، إرشادات بشأن إطار من أجل المناقشات المتكررة على أساس اقتراح أولي أعده المكتب^١. وطلب من المكتب أن يعد في ضوء المناقشة إطاراً منقحاً من أجل التداول بشأنه واعتماده في دورته ٣٣١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧) والبدء بالتحضير للمناقشة المتكررة بشأن الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي، المختارة من أجل الدورة ١٠٧ لمؤتمر العمل الدولي (٢٠١٨) في ضوء الإطار.

٢. وخلال دورة مجلس الإدارة ٣٢٨ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٦)، كان هناك توافق واسع حول إطار من شأنه أن يتيح للمناقشات المتكررة أن تعود بالفائدة على نحو أفضل على الغرض المقصود منها بموجب إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة (إعلان العدالة الاجتماعية) بوصفها في آن معاً أداة للمعارف وأداة للإدارة السديدة، والتمييز بينها وبين المناقشات العامة. وقد أعربت الدول الأعضاء كذلك عن دعمها للعناصر الرئيسية الأربعة المقترحة للإطار، وهي تشمل: إعداد تقرير من أجل المناقشات المتكررة؛ تنظيم المناقشات المتكررة؛ حصيلة المناقشات المتكررة ومتابعتها؛ الصلات بين الدراسات الاستقصائية العامة والمناقشات المتكررة.

٣. وتقدم هذه الوثيقة الإطار المنقح في ضوء المناقشة والإرشاد المنبثق عنها. وقد أجريت مشاورات عريضة ضمن المكتب ومع الهيئات المكونة على حد سواء، كما راعى الإطار المنقح التجربة المكتسبة من المناقشة المتكررة بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل في الدورة ١٠٦ للمؤتمر (٢٠١٧). ويقترح إجراء تحسينات في هذا القسم بشأن الصلات بين الدراسات الاستقصائية العامة والمناقشات المتكررة، بالاستناد إلى النتائج والتقدم المحرز بموجب مبادرة المعايير، ورهنأ بها^٢ وقد أدرجت المرونة كذلك في الإطار المنقح. ويرد الإطار في الملحق بوصفه وثيقة مستقلة لتسهيل الرجوع إليه ولضمان سهولة استخدامه.

مشروع قرار

٤. إن مجلس الإدارة:

(أ) يعتمد الإطار من أجل المناقشات المتكررة، الوارد في ملحق الوثيقة GB.331/INS/3؛

(ب) يطلب من المدير العام أن يطبق الإطار من أجل إعداد وتنظيم المناقشات المتكررة في المستقبل اعتباراً من عام ٢٠١٨، مع مراعاة الإرشادات الصادرة عن مجلس الإدارة.

^١ الوثيقة GB.328/INS/5/2، الفقرات ٢١-٣١.

^٢ الوثيقة GB.331/INS/5.

الملحق

إطار من أجل المناقشات المتكررة

غرض المناقشات المتكررة وأهدافها

١. إن اعتماد مؤتمر العمل الدولي مخططاً للمناقشات المتكررة إنما هو تجديد أساسي لإعلان العدالة الاجتماعية. وهو أداة أساسية للمعارف والإدارة السديدة، أما غرضه المنشود فهو التالي:
 - (أ) فهم أفضل لتنوع واقع واحتياجات الدول الأعضاء فيما يتعلق بكل هدف من الأهداف الاستراتيجية؛
 - (ب) الاستجابة لها بفعالية أكبر بكافة وسائل العمل المتاحة للمنظمة؛
 - (ج) تكيف أولويات وبرامج عمل المنظمة وفقاً لذلك؛
 - (د) تقييم نتائج أنشطة منظمة العمل الدولية كي تستنير بها القرارات المتعلقة بالبرنامج والميزانية وغير ذلك من قرارات الإدارة السديدة.^١
٢. وقد قرر مجلس الإدارة في دورته ٣٢٨ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٦)٢، دورةً جديدةً من خمس سنوات وتسلسلاً للمناقشات المتكررة للفترة الممتدة من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢٣.
٣. أما القرار بشأن الدفع قديماً بالعدالة الاجتماعية من خلال العمل اللائق، المعتمد في الدورة ١٠٥ (٢٠١٦) لمؤتمر العمل الدولي، فيركّز على "أنه لا بد من إدخال التحسينات على المناقشات المتكررة بغية التوصل إلى فهم أفضل لتنوع واقع واحتياجات الدول الأعضاء وإدراك أهميتها كأداة ترمي إلى تقييم تنفيذ إعلان العدالة الاجتماعية وإرشاد الإجراءات المستقبلية"^٣. ويدعو القرار كذلك إلى اعتماد طرائق مناسبة لتحسين تركيز المناقشات المتكررة وضمان أنها تستند إلى الوقائع والتحديات القائمة بحيث تحقق كلياً الغرض المحدد في إعلان العدالة الاجتماعية.
٤. وقد وضع هذا الإطار من باب الاستجابة لتلك الدعوات وبالاستناد إلى التقدم المحرز في تحسين سير عمل المؤتمر والتجربة المستمدة من الدورة الأولى من المناقشات المتكررة. وهو يقدم إرشادات لتحسين المناقشات المتكررة في المستقبل في أربعة مجالات رئيسية هي: "١" إعداد التقرير من أجل المناقشات المتكررة؛ "٢" تنظيم المناقشات المتكررة؛ "٣" الوثيقة الختامية ومتابعتها؛ "٤" الصلات بين الدراسات الاستقصائية العامة والمناقشات المتكررة.

إعداد التقرير من أجل المناقشات المتكررة

٥. إن إعداد التقرير المقدم إلى المؤتمر من أجل المناقشة المتكررة، هو مسعى يتسم بالأهمية بالنسبة إلى المكتب برمته. وهو يقتضي تعاوناً على نطاق المكتب بين مختلف الحافظات والإدارات في جنيف وبين المقر والميدان. وفيما يتعلق بكل مناقشة متكررة، ينبغي إنشاء فريق عامل صغير يتألف من موظفين من الحافظات والإدارات والمكاتب المعنية بهدف صياغة التقرير المزمع تقديمه إلى المؤتمر. وينبغي تشكيل فرقة عمل يرأسها نائب من نواب المدير العام وتضم ممثلين عن المقر والميدان على حد سواء، بهدف تقديم الإرشاد والنصح إلى الفريق العامل.

^١ [إعلان العدالة الاجتماعية](#)، مرفق، الجزء ثانياً (باء).

^٢ الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي في عام ٢٠١٨؛ الحماية الاجتماعية (الضمان الاجتماعي) في عام ٢٠٢٠؛ العمالة في عام ٢٠٢١؛ الحماية الاجتماعية (حماية العمل) في عام ٢٠٢٢؛ المبادئ والحقوق الأساسية في العمل في عام ٢٠٢٣.

^٣ انظر الفقرة ٨ من [القرار](#).

٦. وينبغي وضع هيكلية مشتركة ومرنة في آن معاً للتقرير بهدف تحسين جودته وتعزيز اتساقه في جميع المناقشات المتكررة. وبالرغم من أن كل هدف استراتيجي يتمتع بخصوصياته الذاتية التي قد تفضي إلى أساليب مختلفة في تنظيم هيكلية التقرير المعني أو صياغته، ينبغي أن يكون هناك بعض أوجه التشابه فيما بين جميع التقارير لأنها تخدم غرضاً مشتركاً. ويمكن أن تشمل هيكلية التقرير ما يلي:

- (أ) استعراض وتحليل يتسمان بالتركيز ويتناولان الاتجاهات والتحديات العالمية والاحتياجات المتنوعة للهيئات المكونة فيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي المعني؛
- (ب) تقييم للإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء حتى اليوم بهدف تحديد الممارسات الجيدة والثغرات والاحتياجات بما في ذلك الجهود المبذولة فيما يتعلق بتصديق معايير منظمة العمل الدولية وتنفيذها؛
- (ج) تقييم الإجراءات التي اتخذتها المنظمة من حيث الإدارة السديدة ومعايير العمل الدولية وأطر البرمجة - بما فيها تلك المتصلة بأهداف التنمية المستدامة والبرامج القطرية للعمل اللائق والبحوث وتنمية المعارف وبناء القدرات المؤسسية والتعاون الإنمائي واتساق السياسات والشراكات. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تقوم الاستنتاجات وخطط العمل المنبثقة عن المناقشة المتكررة السابقة، مقام خط الأساس؛
- (د) النظر في العلاقات المتبادلة بين الإجراءات التي اتخذتها أو عززتها منظمة العمل الدولية وتلك التي اتخذتها أو عززتها المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى بهدف تقييم أوجه التداوب والتقليل إلى أقصى حد من أي تناقض أو ازدواجية؛
- (هـ) تحليل قائم على البراهين للنهج المتكامل للعمل اللائق، بالتركيز على أوجه التداوب بين الهدف الاستراتيجي موضوع البحث والأهداف الثلاثة الأخرى. وينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى الحوار الاجتماعي والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل والاستدامة البيئية فضلاً عن المساواة بين الجنسين وعدم التمييز كذلك بوصفها قضايا مشتركة؛
- (و) مقترحات من أجل الأولويات والأنشطة في المستقبل، بما في ذلك في أنشطة وضع المعايير وبناء القدرات وخدمات المشورة التقنية المقدمة للهيئات المكونة والبحوث والتعاون الإنمائي.

٧. وينبغي أن يكون التقرير موجزاً ومستنداً إلى البراهين ويتضمن تركيزاً على آخر ما استجد من المعارف الموجودة وعلى الإجراءات المتخذة منذ المناقشة المتكررة السابقة بشأن الهدف الاستراتيجي ذاته. وينبغي أن يتجنب تكرار المعلومات الواردة في التقارير السابقة ويركز بدلاً من ذلك على آخر التطورات ويحدد المواضيع ذات الأهمية الناشئة فضلاً عن النهج الابتكارية والقابلة للاستتساخ بالاستناد إلى طائفة واسعة من المصادر - الهيئات المكونة ونتائج الاجتماعات القطاعية أو غيرها من اجتماعات الخبراء والبحوث والتعاون الإنمائي والإجراءات المتعلقة بالمعايير والمنشورات الصادرة عن سائر المنظمات متعددة الأطراف والمعلومات المستقاة من الدراسة الاستقصائية العامة المتعلقة بالموضوع. وينبغي لمكتب التقييم أن يتيح في الوقت المناسب تقريراً تولى لياً لاستعراض وتحليل الدروس المستخلصة من عمليات تدخل منظمة العمل الدولية بشأن الهدف الاستراتيجي المعني، وينبغي أن تستتبر به عملية إعداد تقرير المناقشة المتكررة.

٨. وينبغي البدء في مرحلة مبكرة بعملية موسعة ومكثفة من المشاورات مع الهيئات المكونة بشأن هيكلية ومواضيع تقرير المكتب، لضمان أن يكون التقرير مجدياً وأن تتجلى فيه آراء وتوقعات الهيئات المكونة الثلاثية. وتسهياً لمثل هذه المشاورات المسبقة، يمكن لمجلس الإدارة أن يقرر تقديم الإرشاد فيما يتعلق بنطاق المناقشة المتكررة والمخطط المشروح المقترح لتقرير المكتب في شكل تبادل للآراء.

٩. بالإضافة إلى ذلك، بينت التجربة أن المشاورات غير الرسمية مع الهيئات المكونة الثلاثية بعد وضع الصيغة النهائية للتقرير (عادة في كانون الثاني/يناير) وقبل بدء المؤتمر، أمر مفيد للغاية. ومن شأن مواصلة المشاورات غير الرسمية حول النقاط المحددة والدقيقة المقترحة للمناقشة وأساليب عمل اللجنة (من قبيل المبادلات رفيعة المستوى والدورات غير الرسمية لتقاسم المعارف) والعناصر الرئيسية أو الركائز الأساسية للوثيقة الختامية (حيثما يقتضي الحال وعلى أساس كل حالة بحالة)، أن تتيح للجنة إجراء مناقشات أكثر فعالية وكفاءة في المؤتمر.

٤ في عام ٢٠١٠، اعتمد المؤتمر [قراراً بشأن متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل](#)، ينص في الجزء ثالثاً منه على تفاصيل تتناول التقرير الذي يتعين تقديمه من أجل مناقشة متكررة بشأن الهدف الاستراتيجي المعني بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

١٠. وينبغي أن تصاغ النقاط المقترحة للمناقشة بحيث تحفز النقاشات البناءة وتكون موجهة نحو السياسات والإجراءات وينصب التركيز فيها على سبيل المضي قدماً. وعند الضرورة، يمكن أن يعدّ المكتب تقريراً إضافياً وجيزاً يناقش الهيئات المكونة في وقت لا يتجاوز أوائل أيار/ مايو يوجز فيه أهم القضايا والفرص التي يمكن أن تكون قد انبثقت عن المشاورات غير الرسمية. ومن شأن مثل هذا التقرير الإضافي أن يساعد المندوبين إلى المؤتمر على تحسين تهيئة أنفسهم للمشاركة في اللجنة وأن يساعد على تركيز المناقشات على القضايا الجوهرية. وينبغي ألا يستيق بأي حال من الأحوال مداوات الهيئات المكونة في المؤتمر.

تنظيم المناقشات المتكررة

١١. ليس هناك أحكام واضحة في النظام الأساسي للمؤتمر تنظم أساليب عمل المناقشات غير المتصلة بوضع المعايير. وفي الممارسة، تستند خطط العمل المقترحة للجان المناقشات المتكررة إلى نسق يشمل أربعة أجزاء هي: المناقشة العامة ومجموعة الصياغة وتقديم التعديلات ومناقشات التعديلات. وقد أعربت الدول الأعضاء عن دعمها لأن تدرج في المناقشات المتكررة مناقشات تفاعلية ودينامية بمشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين بالإضافة إلى الهيئات المكونة الثلاثية.

١٢. وفي هذا الصدد، من الممكن للمبادلات رفيعة المستوى مع ممثلي المنظمات الإقليمية والدولية المعنية ومع ممثلي الشركاء الاجتماعيين والكيانات الحكومية ومع الخبراء الخارجيين الآخرين، أن تصبح ممارسة معتادة في المناقشات المتكررة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تنظيم مبادلات ثلاثية رفيعة المستوى بشأن الممارسات على المستوى القطري بالاستناد إلى دراسات سياسية قطرية معمقة^٥، حسب مقتضى الحال. ويمكن تنظيم هذه المبادلات رفيعة المستوى على أساس كل حالة بحالة مع مراعاة ارتباط مساهماتها بالموضوع المعني. ويكون غرضها تحسين تهيئة المندوبين بتوفير المزيد من المدخلات والمعلومات ومساعدتهم على تحديد أفضل الممارسات والنهج الابتكارية الناجحة. وفي هذا الصدد، ينبغي برمجة هذه المبادلات رفيعة المستوى قبل قيام اللجنة بمناقشة النقاط المعنية المطروحة للمناقشة بحيث تستنير بها مداوات أعضاء اللجنة.

١٣. وحسب مقتضى الحال، يمكن تنظيم دورات إعلامية لتقاسم الخبرات وحسن الممارسات الوطنية لصالح سائر أعضاء اللجنة عندما يكون فريق الصياغة منكباً على صياغة الوثيقة الختامية.

الوثيقة الختامية ومتابعتها

١٤. ينبغي في الوثيقة الختامية أن تكون موجزة ومركزة وموجهة نحو السياسات والإجراءات ومستندة إلى مداوات اللجنة. وبعد جزء وجيز يتناول الاتجاهات والدروس المستخلصة فيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي قيد الاستعراض، ينبغي للوثيقة الختامية أن تحدد مجالات الأولوية لنشاط المنظمة وأعضائها (الحكومات ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل) والمكتب. وينبغي أن تشمل جميع وسائل عمل المنظمة، بما فيها الإجراءات المتعلقة بالمعايير وتنمية القدرات المؤسسية والتعاون الإنمائي والخدمات التقنية والاستشارية والقدرة البحثية للمكتب فضلاً عن الشراكات واتساق السياسات. كما ينبغي أن تقدم إرشادات محددة بشأن الأولويات من أجل إجراء المتابعة من حيث البرمجة وتوزيع الموارد وحشدّها. وينبغي كذلك في الوثيقة الختامية أن تسهم في المقترحات المقدمة لجدول أعمال المؤتمر من أجل بنود وضع المعايير والمناقشة العامة.

١٥. وينبغي إيلاء الاعتبار إلى الانعكاسات الملموسة بالنسبة للبرنامج والميزانية في عملية صياغة الوثيقة الختامية. وينبغي لنتائج المناقشة المتكررة أن تنصب في دورة البرنامج والميزانية وأن تستنير بها عملية وضع الأولويات وحشد الموارد وتوزيعها عند صياغة وتنفيذ البرنامج ثنائي السنوات. ويشمل ذلك النظر على نحو متأن في الطريقة التي يمكن بها إدراج إجراء المتابعة في البرامج القطرية للعمل اللائق.

١٦. كذلك، ينبغي للوثيقة الختامية أن تحدد آليات المتابعة من أجل تنفيذها. وينبغي للمناقشة في دورة مجلس الإدارة في تشرين الثاني/ نوفمبر بعد دورة المؤتمر، أن تبيّن الطريقة التي سترج بها الأولويات التي حددها المؤتمر إدراجاً منظماً في البرامج والميزانيات القائمة والمستقبلية وطريقة رصدتها من خلال الاستعراض/ التبليغ المتكامل بشأن النتائج السياسية في البرنامج والميزانية ضمن إطار الأهداف الاستراتيجية الأربعة^٦.

^٥ الوثيقة GB.331/PFA/4.

^٦ الوثيقة GB.331/INS/8.

الصلات بين الدراسات الاستقصائية العامة والمناقشات المتكررة

١٧. بموجب القرار بشأن الدفع قديماً بالعدالة الاجتماعية من خلال العمل اللائق، ينبغي لمنظمة العمل الدولية "اعتماد طرائق لضمان أن تؤدي الدراسات الاستقصائية العامة والمناقشات المتصلة بها في اللجنة المعنية بتطبيق المعايير، إلى الاسهام في المناقشات المتكررة حسب مقتضى الحال".^٧ وسوف تستفيد هذه الطرائق على أفضل وجه من تنفيذ مبادرة المعايير.
١٨. بالاستناد إلى النتائج والتقدم المحرز في إطار مبادرة المعايير ورنهاً بها وبغية أن تستنير المناقشات المتكررة على أفضل وجه بالدراسات الاستقصائية العامة بما يتمشى مع الجزء أولاً ألف من متابعة إعلان العدالة الاجتماعية، ينبغي بذل الجهود من أجل:
- (أ) تعزيز تماشي مواضيع الدراسات الاستقصائية العامة مع مواضيع المناقشات المتكررة والحفاظ على التزام مع استعراض الدراسة الاستقصائية العامة في اللجنة المعنية بتطبيق المعايير قبل سنة من المناقشة المتكررة المقابلة؛
- (ب) تنسيق الدراسة الاستقصائية العامة مع المناقشة المتكررة المقابلة لها في أقرب مرحلة ممكنة، لا سيما عند تقديم المقترحات إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بموضوع الدراسات الاستقصائية العامة، والصكوك المقابلة التي يتعين اختيارها ونسق الاستبيان؛
- (ج) وضع استبيان الدراسة الاستقصائية العامة باتباع نهج موضوعي محدد الأهداف يستند إلى مبادئ وأحكام المعايير المعنية وفي ضوء القضايا التي يتعين معالجتها في المناقشة المتكررة المقابلة لها، وفي الوقت ذاته السعي إلى تيسير التزامات التبليغ على الدول الأعضاء. وعند الضرورة، يمكن أن يضاف إلى الاستبيان بموجب المادة ١٩ أسئلة إضافية محددة بما في ذلك عن مسائل السياسة العامة والمرتبطة بإنجاز الهدف الاستراتيجي الأوسع نطاقاً، لاستقاء معلومات من الدول الأعضاء لا تكون متاحة خلاف ذلك للمكتب ولكنها مهمة لتوفير عملية إعداد تقرير المناقشة المتكررة؛
- (د) تقوية التعاون داخل المكتب في مجال وضع استبيانات الدراسات الاستقصائية وتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء لتسهيل تقديم التقارير المزمع استخدامها في إعداد الدراسات الاستقصائية العامة، من خلال ترتيبات محددة لا بد من أن يضعها المكتب؛
- (هـ) تعزيز النسق الذي يتعين استخدامه من أجل تحليل وتقديم المعلومات في تقرير الدراسات الاستقصائية العامة وطرائق مناقشتها في اللجنة المعنية بتطبيق المعايير، بحيث تفهم على نحو أفضل الوقائع والاحتياجات والثغرات في الدول الأعضاء ومن ثم تنير المناقشة المتكررة المعنية.

^٧ انظر الفقرة ١٥-٢ (ب) من [القرار](#).